

روح المعاني

وقيل : استئناف مسوق لبيان أن عندهم ما يغنيهم عن التحكيم وأنثت التوراة معاملة لها بعد التعريب معاملة الاسماء العربية الموازنة لها كمومة ودودة ثم يتولون عطف على يحكمونك داخل فى حكم التعجب لأن التحكيم مع وجود ما فيه الحق المعنى عن التحكيم وإن كان محلا للتعجب والاستبعاد لكن مع الإعراض عن ذلك أعجب و ثم للتراخى فى الرتبة وجوز الأجهورى كون الجملة مستأنفة غير داخله فى حكم التعجب أى ثم هم يتولون أى عادتهم فيما إذا وضح لهم من الحق أن يعرضوا ويتولوا والأول أولى وقوله سبحانه : من بعد ذلك أى من بعد أن يحكمونك تصريح بما علم لتأكيد الاستبعاد والتعجب وقوله D : وما أولئك بالمؤمنين .

43 .

- تذييل مقرر لفحوى ما قبله ووضع اسم الإشارة موضع ضميرهم قصدا إلى إحضارهم فى الذهن بما وصفوا به من القبائح إيماءا إلى علة الحكم مع الإشارة إلى أنهم قد تميزوا بذلك عن غيرهم أكمل تميز حتى انتظموا فى سلك الأمور المشاهدة أى وما أولئك الموصوفون بما ذكر بالمؤمنين بكتابهم لإعراضهم عنه المنبئ عن عدم الرضا القلبي به أولا وعن حكمك الموافق له ثانيا أو بك وبه وقيل : هذا إخبار عن أولئك اليهود أنهم لا يؤمنون بالنبي صلى الله عليه وسلم وبحكمه أصلا .

وقيل : المعنى وما أولئك بالكاملين تهكما بهم إنا أنزلنا التوراة كلام مستأنف سيق لتقرير مزيد فطاعة حال أوائلئك اليهود ببيان علو شأن التوراة على أتم وجه فيها هدى أى إرشاد للناس إلى الحق ونور أى ضياء يكشف به ما تشابه عليهم وأظلم قاله ابن عباس رضى الله تعالى عنه .

وقال الزجاج : فيها هدى أى بيان للحكم الذى جاءوا يستفتون فيه النبي A ونور أى بيان أن أمر النبي E حق ولعل تعميم المهدى اليه كما فى كلام ابن عباس أولى ويندرج فيه اندراجا أوليا مذكره الزجاج من الحكم وإطلاق النور على ما فى التوراة مجاز ولعل إطلاقه على ذلك دون إطلاقه على القرآن بناءا على أن مقول بالتشكيك وقد يقال : إن إطلاقه على ما به بيان أمر النبي A بناءا على ما قال الزجاج باعتبار كون الأمر المبين متعلقا بأول الأنوار الذى لولاه ما خلق الفلك الدوار A وحينئذ يكون الفرق بين الاطلاقين مثل الصبح ظاهرا ولطرف خبر مقدم و هدى مبتدأ والجملة حال من التوراة أى كائنا فيها ذلك وكذا جملة يخكم بها النبيون فى قول إلا أنها حال مقدرة والأكثر على أنها مستأنفة مبنية لرفعة رتبة

التوراة وسمو طبقتها والمراد من النبيين من كان منهم من لدن موسى إلى عيسى عليهما السلام على مارواه ابن أبي حاتم عن مقاتل وكان بين النبيين عليهما السلام ألف نبي . وأخرج ابن جرير عن عكرمة أن المراد بهم نبينا A من قبله من أنبياء بنى إسرائيل عليهم السلام وعلى هذا بنى الاستدلال بالآية من قال : إن شرع من قبلنا شرع لنا مالم ينسخ وتقديم الجار والمجرور على الفاعل لما مر غير مرة والمراد يحكم بأحكامها النبيون الذين أسلموا صفة أجريت على النبيين كما قيل على سبيل المدح والظاهر لهم ونظر فيه ابن المنير بأن المدح إنما يكون غالبا بالصفات بالخاصة التي يتميز بها الممدوح عن دونه والاسلام أمر عام يتناول أمم الانبياء ومتبعيهم كما يتناولهم ألا ترى أنه لا يحسن في مدح النبي A أن يقتصر على كونه رجلا مسلما فان أقل متبعيه كذلك ثم قال : فالوجه والله تعالى أعلم